الأبيض مراجعون و محاسبون قانونيون
ALABYADH CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NUMBER 649

التاريخ: ٢٠٢٣/٠٨/٢٢م

الموضوع: خطاب إرتباط القيام بأعمال المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

الي السادة / جمعية العوامية الخيرية للخدمات الاجتماعية (جمعية اهلية) - **المحترمين**

١- هدف ونطاق المراجعة

بعد التحية: بناء على طلبكم أن نقوم نحن مكتب خالد حسن الأبيض – محاسبون ومراجعو قانونيون - بمراجعة القوائم المالية للجمعية والتي تشمل قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الانشطة ، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة والمعدة والمعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين . ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا.

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أية تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع المستقل الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستفيدون من هذه القوائم المالية.

٢- مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الاخلاقية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية، ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بالأمور الأخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية يتم اكتشافها خلال مراجعتنا.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة. استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي وكذلك، استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الاستمرارية. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي الي توقف الجمعية عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لأساس الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وشكل ومحتوي القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

إضافة إلى قيامنا بأعمال المراجعة، فإنه مطلوب منا أن نضع في اعتبارنا الأمور التالية وأن نقدم تقريرا بشأن أي منها في حالة عدم قناعتنا بها:

أ. وجود دفاتر محاسبية ملائمة تحتفظ بها الجمعية.
ب. أن القوائم المالية للجمعية والمعلومات المقدمة تتفق مع السجلات المحاسبية.
ج. أنه تم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية.
د. أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والبيانات التي نعتبرها ضرورية لأغراض المراجعة.
ه. أنه تم تنفيذ الجرد العيني طبقا لإجراءات منظمة.
و. عدم وجود مخالفة لنظام الجمعيات الاهلية أوعقد تأسيس الجمعية.
ز. السرية التامة لجميع البيانات والمعلومات التي نحصل عليها من خلال قيامنا بواجباتنا المهنية.

٣ - مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة وتحديد إطار التقرير المالى للقوائم المالية

تقوم مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم مسئولون عن الآتي:

١/٣- إعداد القوائم المالية والإيضاحات المكملة لها وهي مسئولة عن التأكد من صحتها وإعدادها على نحو دقيق من الدفاتر المحاسبية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين

٢/٣- أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، وذلك باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة فى الظروف السائدة.

٣/٣- تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، وتطبيق أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار بديل ملائم بخلاف ذلك.

٤/٣- حماية موجودات الجمعية ومنع واكتشاف التزوير والأخطاء والتأكد من الالتزام بالنظم أو اللوائح التى تستند عليها إدارة الجمعية.

٥/٣- تمكيننا مما يلي :

- الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والبيانات الأخرى.
- المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
- الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.

وكجزء من أعمال مراجعتنا، سوف نطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة. تأكيدات كتابية فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة (خطاب التمثيل).

ونتطلع إلى التعاون التام من قبل الموظفين، أثناء المراجعة

٤ - التقارير المقدمة للإدارة

١/٤ - سوف نقوم بتقديم تقريرنا للسادة أعضاء الجمعية عن القوائم المالية التي أعدتها الجمعية .

٢/٤ - وبما أننا غير معنيين بتقديم تقرير عن الرقابة الداخلية للجمعية وغير ملزمين بالبحث عن الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة، يمكننا الاتصال بكم من خلال خطابات الادارة والحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة للمدى الذى يلفت انتباهنا إليها. الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها هى التي لها أوجه قصور هامة فى تصميم أو تفعيل الرقابة الداخلية والتى تؤثر عكسيا على مقدرة الجمعية في تسجيل العمليات وتلخيص وإعداد تقرير بالبيانات المالية المتفقة مع تأكيدات الادارة في القوائم المالية. إن تعريف الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشانها لا يشمل مشاكل الرقابة الداخلية المستقبلية المحتملة أى مشاكل الرقابة التى

تلفت انتباهنا والتى لا تؤثر على إعداد القوائم المالية للفترة قيد المراجعة. إن أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة هى تلك التى تنشأ عن مراجعة القوائم المالية، وفى رأينا، أن كل منهما هام وملائم لتلك المنوطة بالرقابة فى الاشراف على التقارير المالية وعملية الإفصاح. إن خطاب الادارة يمكن أن يكون فى شكل تقرير أو عرض للإدارة وتوصياتنا عليه.

٥ - الأتعاب

١/٥- تم تقدير اتعابنا المهنية بإجمالي عن الخدمات التالية:

ريـــــال	البيـــــــان
١٠,٠٠٠	أتعاب مراجعة القوائم المالية مع التقارير الربعية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
١,٥٠٠	ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ الرقم الضريبي (٣١٠١٦٤٤٠٨٥٠٠٠٠٣)
١١,٥٠٠	إجمالي الاتعاب

٢/٥ - يتم سداد أتعابنا على النحو التالي :

- ٥٠٪ دفعة مقدمة عند ارتباطنا لأداء المهمة.
- ٥٠٪ عند تقديم مسودة تقريرنا على القوائم المالية.

٣/٥ - تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها خلال ١٥ يوما من تاريخ الفاتورة.

٤/٥ - يمكن لكل منا إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابى مسبق بـ ٣٠ يوما للطرف الأخر فى أى وقت . سوف يتم هذا الانهاء أو التعليق دون الإخلال بأى حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الاجراء وتصبح جميع المبالغ المستحقة لنا واجبة الدفع بالكامل عند سريان الانهاء أو التعليق.

٥/٥ - في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للجمعية بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الانهاء على أساس عدد الساعات المنصرفة.

٦ - المعلومات الملائمة للخدمات الواجب تقديمها

١/٦ - لقد وافقتم على تأكيد ان السجلات المحاسبية للجمعية وأى معلومات أخرى قد نطلبها لغرض توفير الخدمات المبينة فى هذا الخطاب ستكون متاحة لنا عند طلبها على نحو معقول. وأنتم ملتزمون بتأكيد أن جميع المعلومات المقدمة لنا فيما يتعلق بخطاب الارتباط هذا حقيقية وغير مضللة وأن جميع البيانات أو إبداء الآراء والنوايا والتوقعات سوف تكون غير مضللة وأنها مبنية على أسس معقولة وانه لم يتم إغفال أي حقيقة من أي جزء من تلك المعلومات على سبيل السهو والتي من شأنها أن تجعل كل أو أى جزء من تلك المعلومات مزيفة أو مضللة. لن نكون مسئولين فى حالة حجب أو إخفاء أى معلومات جوهرية تتعلق بمهمتنا أو تقدم لنا بشكل خاطئ.

٢/٦ - توافقون بأن أي معلومات توفرت من جهتكم أو أصبحت معروفه لشركائكم أو موظفيكم من الذين لا يشاركون في المهمة المحددة في خطاب الارتباط لن تعتبر بأنها توفرت ضمنيا للأفراد المشاركين في المهمة المحددة بخطاب الارتباط.

٧ - الجدول الزمنى

سوف نقوم بمناقشة الجدول الزمنى الخاص بتنفيذ مهمتنا بموجب هذا الخطاب مع ادارة الجمعية عند بدء الارتباط. وتجنبا للشك، يلزم تطبيق شروط هذا الخطاب على كافة الأعمال التى نقوم بها من جانبنا فيما يتعلق بهذا الخطاب قبل تاريخ التوقيع عليه من الجمعية ومكتب الأبيض .

٨ - **المسودات**

أثناء تأدية مهمتنا، يمكن أن نقوم بإصدار مسودة تقارير مراجعة على القوائم المالية. وفى حالة تعارض (عدم توافق) مثل تلك المسودات مع تقرير المراجعة النهائى الموقع، يتم اعتبارها باطلة وفقا لتقرير المراجعة النهائي الموقع.

٩ - **حقوق الغير (الطرف الثالث)**

لن ينشأ عن هذا الارتباط ولم يكن الهدف منه أن ينشئ أو يعطي حق لجهة ثالثة. ولن يكون لأي طرف ثالث حق اثبات أي منفعة أو الاعتماد على أي مما ورد فيه لإثبات أي حق بصوره مباشره أو غير مباشره صراحة أو ضمنا. يستبعد تطبيق أي نظام يعطى أو يمنح حقوق تعاقد الغير أوأي حقوق أخرى تتعلق بهذا الارتباط. ولا يجوز لأي من موظفي مكتب الأبيض أن يكون طرفا ثالثا لأغراض هذه الفقرة.

١٠ - **ظروف خارج سيطرة الجمعية أو مكتب الأبيض**

في حالة عدم قدرة الجمعية أو مكتب الأبيض على الالتزام بخطاب الارتباط هذا كنتيجة لأي سبب خارج السيطرة المعقولة لأي منهما (قوه قهرية)، لن يعتبر ذلك إخلالا بإلتزاماتهم التعاقدية ولن يتحمل أي الطرفين أى مسئولية تجاه الطرف الأخر. وفى حالة حدوث أى من تلك الظروف التى من شأنها أن تؤثر على طرف ما، فإن ذلك الطرف ملزم بإخطار الطرف الأخر بذلك في أقرب وقت معقول عمليا.

١١ - **الإخطارات**

أي إخطار يتم تسليمه للجمعية أو مكتب الأبيض تحت هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يلزم ان يكون كتابة ويرسل على عناوين الأبيض الموضحة في هذا الخطاب (أو على أى عنوان أخر يتم إعلامكم به كتابة) .

١٢ - **قابلية الفصل والانفصال**

كل فقرة أو مُصطلح ورد فى هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يشكل شرطا مستقلا ومنفصلا . وفى حالة ما إذا صدر حكما ببطلان أو عدم إنفاذ أى من تلك الشروط الواردة بهذا الخطاب من قبل أى محكمة أو هيئة محكمة مختصة، يستمر سريان ونفاذ بقية الشروط بشكل تام.

١٣ - **الشكاوى**

في أي وقت ترغبون فيه في مناقشة كيفية تحسين العمل الذي نقوم به تحت هذا الخطاب أو إذا كان لديكم شكوى حول ذلك، فأنتم مدعوُن لمخاطبة المدير المسئول عن العملية هاتفيا ٠ وفى حالة أن مشكلتكم لم يتم حلها، يجب عليكم الاتصال بصاحب المكتب و سوف نقوم بالتحقيق في اى شكوى ترد إلينا فورا ونقوم بما في استطاعتنا لإيجاد حل لتلك الصعوبات.

١٤ - **إتفاق تام**

يحدد هذا الخطاب - خطاب الارتباط - الاتفاق والتفهم التام بين الجمعية ومكتب الأبيض محاسبون ومراجعون قانونيون فيما يتعلق بخدمات المراجعة. أى تعديلات أو تغييرات فى هذا الخطاب يجب أن تكون كتابة وموقعة من الممثل المفوض من الجمعية و مكتب الأبيض .

١٥ - **تطبيق الأنظمة والاختصاص القضائى**

يحكم ويخضع هذا الخطاب - خطاب الارتباط - للأنظمة المعمول بها فى المملكة العربية السعودية، وتخضع جميع النزاعات الناشئة عن أو تحت هذا الارتباط للقضاء القاصر على محاكم القضاء السعودي.

١٦ - الخاتمة

سوف نكون شاكرين لو تفضلتم بالتوقيع وإعادة نسخة الخطاب المرفقة لتبيان اتفاقنا مع تفهمكم لترتيبات المراجعة الخاصة بقوائمكم المالية.

يرجي إصدار شيك بأسم (مكتب خالد حسن الأبيض مراجعون ومحاسبون)

أو التحويل على حسابنا ببنك الرياض رقم SA٥١٢٠٠٠٠٠٢٢٨٣٣٠٣٩٧٩٩٤٠

خالد حسن الأبيض

محاسب قانوني ترخيص رقم (٦٤٩)

مكتب خالد حسن الأبيض محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص رقم : ٦٤٩
License No.: 649
Al-Abyadh Certified Accountants & Auditors

السادة / مكتب خالد حسن الأبيض

محاسبون ومراجعون قانونيون ترخيص رقم (٦٤٩)

نحن نؤكد لكم أن محتويات هذا الخطاب تتفق مع فهمنا لخدمات المراجعة الواجب تقديمها من جانب مكتب الأبيض محاسبون ومراجعون قانونيون ، ونحن نؤكد أن تعيين مكتبكم هو وفقا للمصطلحات السابق ذكرها.

بالنيابة عن الجمعية

توقيع المفوض: ----------

الختم

جمعية العوامية الخيرية للخدمات الاجتماعية
تأسست عام ١٣٨٧ هجرية
وفي الخدمة فخورة لخدمتكم وثقتكم وتقديركم
صيغة بموجب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١١)
٨٥٥٢٤١٥ / ت
٨٥٥٧٠٠٥

الاسم : محمد عبدالله صالح آل باد

الوظيفة : رئيس مجلس الادارة

التاريخ : ٢٠٢٢/٨/٢٧